عنات لبيدوت ـ فيريللا (*)

المصالح والقيم في السياسة التركية الخارجية حيال إسرائيل

"ليس للدول أصدقاء، بل مصالح فقط"– هكذا قال وينستون تشرتشل. غير أن التغطية الصحافية للأحداث العاصفة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، كما التفسيرات العديدة التي قدمها خبراء مختلفون، مستشرقون وباحثون في العلاقات الدولية، وضعت العلاقات بين حكومة إسرائيل، برئاسة بنيامين نتنياهو، وبين حكومة تركيا، برئاسة طيب رجب أردوغان، في المستوى العاطفي بشكل أساس. المعلقون، رجال الأكاديميا، الصحافيون ورجال السلطة على تنوعهم، يضمّنون، منذ مدة طويلة، تقاريرهم بشأن أزمة العلاقات بين الدولتين تصريحات وشروحات تتعلق بمقدار العقلانية مقابل العاطفية في الموقف التركي. فالموقف التركي يتصل بسياسة الهويات التي تميز، في رأي المحللين، الحيز الجماهيري ـ السياسي في تركيا. وتتغذى سياسة الهويات في تركيا من سيرورات التديّن الواسعة والعميقة التي بدأت في ثمانينيات القرن الماضي، وكذلك من عودة الحلم الإمبريالي النيو– عثماني. وقد قادت هذه، كما يُدّعى بدرجة معينة من الصدق، النخب الحديثة في تركيا إلى تشويش علاقاتها مع إسرائيل خلال العقد المنصرم.

النقاشات حول استراتيجية الأمن والخارجية التركية، التي أسهمت في بلورة الموقف حيال إسرائيل، مشبعة، هي الأخرى، بدرجة عالية من النقد تجاه المواقف الثقافية المؤسسة لتلك الاستراتيجية ولرؤى النخبة التركية الحديثة. تقوم نظرية "العمق الاستراتيجي"، التي وضعها أحمد داوود أوغلو، على صيغة شبه علمية ترمي إلى وضع معادلة واضحة تشمل المقومات المختلفة

(*) أستاذة جامعية وباحثة في "معهد فان لير"– القدس

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن واضعي السياسة في إسرائيل، ولدى تفحصهم السياسة التركية، لا يختلفون فيما بينهم حول فرضية الأساس القائلة بأن العلاقات الجيدة مع تركيا ضرورية جدا وبأن مشكلة إسرائيل المركزية تكمن في شخصية رئيس الحكومة التركي ومعتقداته الإيديولوجية والدينية حيال إسرائيل. لكن الخلاف يتمحور حول التكتيك الواجب اعتماده حيال القيادة التركية العاطفية.

للقوة الناعمة (soft power) التي يبتغي واضعو السياسة التركية إنتاجها. ويُبرز المحللون حقيقة أن فحص مركّبات هذه المعادلة يكشف مدى الأهمية التي يوليها الأتراك للعمق الاستراتيجي المتصل بتاريخهم الإمبريالي العثماني والعلاقة الواضحة بينهم وبين الشعوب الإسلامية الأخرى. ويستهدف توثيق هذه العلاقة تحقيق مكاسب استراتيجية مستقبلية في موازاة الهيمنة الغربية. وفضلا عن ذلك، فإن هذا الفهم يحتم على الأتراك الدفاع عن حدود الجمهورية من قلب مناطق التأثير المتاحة، وليس بواسطة التمترس على الحدود نفسها. وتمتد مناطق التأثير هذه، في خط خيالي نوعا ما، من البحر الأسود وحتى البحر الأحمر، من منغوليا وحتى البوسنة. ينسجم الاستئناف الذي سُمع غير مرة بصوت مرتفع في تركيا على شرعية اتفاقيات سايكس – بيكو، وعلى المنطق القومي الذي أدى إلى نشوء الدول القومية (على حساب الإمبراطورية) تماما مع الحاجة التركية إلى إنشاء مناطق تأثير في قلب العالم العربي. غير أن غاية احتلال تركيا مكانة الدولة العظمى الإقليمية، المستندة إلى القوة الناعمة، استدعت الاستدارة شرقا وإدارة الظهر لإسرائيل.

في إسرائيل نفسها، يبرز التعامل مع الكرامة القومية التركية، وكذلك مع كرامة رئيس الحكومة التركي الشخصية، كعائق مركزي أمام تحسين العلاقات. ومما ينمذج على هذا، التفسير الذي قدمه يعقوب عميدرور، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، الذي شدد على التأثيرات الإيجابية لاعتذار نتنياهو عن أحداث سفينة "مافي مرمرة"، خلال المحادثة الهاتفية الشهيرة التي بادر إليها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، في المطار (مطار "بن غوريون الدولي" في إسرائيل، قبيل مغادرته إلى الأردن يوم ٢٢ آذار الماضي – المترجم). فهذا الاعتذار سوف يقود، كما أوضح عميدرور، إلى إزالة العقبات أمام مشاركة إسرائيل في المنتديات الدولية المختلفة، مثل "الناتو"، حيث تلعب تركيا دورا مهما. وقد تم التأكيد، أيضا، على أن الوضع في المنطقة بوجه عام، وفي تركيا بوجه خاص، يستوجب تعاونا وثيقا بين الدولتين. ويؤمن الإسرائيليون بأن المصالح الوطنية والقراءة السليمة للخارطة السياسية في المنطقة سوف تعيد القيادة التركية إلى التفكير العقلاني وإلى تحسين العلاقات مع إسرائيل.

وعلى نحو متناقض، بدا أن الموقف الإسرائيلي، تحديدا، هو الذي تميز بالعاطفية. فقد اعتُبرت ردة الفعل التركية على السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين موقفا خيانياً جعل الحاجة إلى الانتقام من أردوغان وتركيا أكثر وضوحا وإلحاحا. كما تميزت التحليلات والنقاشات العامة بكثير من الشماتة. وقد ظهرت هذه، بشكل خاص، لدى اندلاع الاضطرابات في سورية وتبدّل الصداقة المتينة بين الرئيس السوري، بشار الأسد، وبين طيب أردوغان بالنقد الحاد. دعا أولئك الحريصون في إسرائيل على تحسين العلاقات بين الدولتين إلى استرضاء الولد البلطجي في الشمال. أما المعارضون لذلك، فقد اعتبروا الأمر عملا أنثويا واستسلاميا. وفعلا، فضمن مجمل الآراء التي تشكل ما يسمى الموقف الإسرائيلي، يمكن تحديد توجهين متصارعين يميزان الإسرائيلية الحديثة: التوجه العدواني الشرس، جيمس بوند الإسرائيلي، الذي يرفض الحكمة السياسية ويسعى إلى حل الصراعات بواسطة استعراض التفوق التكنولوجي والقوة العسكرية الإسرائيلية في الجهة الأولى. والتوجه الذاتي الساعي إلى ضمان بقاء الشعب الذي يعتبر نفسه محاصرا ومحاطا بالأعداء في الجهة الثانية. ويمسك التوجه الأخير بالرأي القائل بأن الاستراتيجية لا تبنى بالكرامة أو بالخجل، بل ينبغي التركيز على حماية الممتلكات والمنجزات القومية. وإن تحسين العلاقات مع دولة إقليمية مهمة يشكل، بالتالي، مصلحة قومية، حتى لو

أردوغان: مصافحة مع أولمرت.

كانت المهمة غير ودية تماما والطريق زاخرة بالإهانات.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن واضعي السياسة في إسرائيل، ولدى تفحصهم السياسة التركية، لا يختلفون فيما بينهم حول فرضية الأساس القائلة بأن العلاقات الجيدة مع تركيا ضرورية جدا وبأن مشكلة إسرائيل المركزية تكمن في شخصية رئيس الحكومة التركي ومعتقداته الإيديولوجية والدينية حيال إسرائيل. لكن الخلاف يتمحور حول التكتيك الواجب اعتماده حيال القيادة التركية العاطفية. وحين لم يؤد اعتذار نتنياهو عن مقتل المواطنين الأتراك في قضية السفينة إلى تحسين العلاقات وإلى إعادة السفير التركي إلى تل أبيب، فـُهم التصرف التركي بأنه غير عقلاني.

يعتمد هذا التوجه الإسرائيلي الذي يضع السياسة التركية في خانة العاطفية والرومانسية، أيضا، أقطاب المعارضة الأتاتوركية في تركيا. فهؤلاء يعتبرون أوروبا المجال الثقافي المرغوب ويرفضون محاولة التموضع في إطار الحضارة الشرقية عموما، والإسلامية خصوصا. ونظرا لأن الحيز الداخلي في تركيا لا يزال محميا، بدرجة كبيرة، بواسطة الدستور الأتاتوركي وبواسطة الحظر القضائي لاستخدام الرموز الدينية في الحياة السياسية، فقد أضحت العلاقات مع إسرائيل والعالم العربي محكّاً لمدى مصداقية الموقع الحضاري والإخلاص للغرب. وفضلا عن هذا، فقد تعززت هذه العلاقات إبان فترة التقارب بين إسرائيل وتركيا، حتى وصلت إلى تحالف ما بين النخبة العسكرية الأتاتوركية والنخبة الأمنية الإسرائيلية، بأذرعها المختلفة: الاستخبارات، الصناعات الأمنية وغيرها. ومن هنا، يرى الأتاتوركيون، ومثلهم أعضاء حزب العدالة والتنمية ومؤيدوهم، أن مسألة العلاقة مع إسرائيل ترتبط، ارتباطا وثيقا، بالقضايا الداخلية وبسياسة الهويات في تركيا.

ثلاث حقب

بافتراض أن ثمة منظومة من القيم المشتركة تلعب دورا ما في العلاقات بين الدول، فمن الجدير التذكر بأن العلاقات بين إسرائيل وتركيا شهدت فترات مختلفة من الازدهار والانتكاس، حتى في العصر الأتاتوركي أيضا. ويمكن في جينيولوجيا العلاقات هذه، تعيين ثلاث حقب مختلفة: الحقبة الأولى، منذ إقامة الدولة الصهيونية وحتى حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، التي تميزت بتطابق القيم والمصالح. الحقبة الثانية، في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي تميزت بتطابق القيم، لكن بتناقض المصالح. وفي التسعينيات، عادت القيم المتطابقة والمصالح المشتركة إلى البروز فأثمرت تقاربا فريدا من

وسعيا إلى تكريس منجزاتهم وإقصاء الجنرالات عن الحلبة السياسية، خطا أردوغان ورفاقه نحو غرفة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان من شأن غرفة الانتظار تلك أنها أتاحت إجراء التحول الذي كانوا يتوخونه. فقد وجد الجنرالات، أصدقاء إسرائيل، أنفسهم في السجون، مُبعَدين عن مواقع القوة والتأثير. واتكأت ديمقراطية الأكثرية التي أسسها أردوغان على مفاهيم جديدة، على الأخلاقيات الإسلامية والتعصب الاجتماعي، وعلى فرط الاستهلاك والنهم الاقتصادي، بشكل أساس.

نوعه بين الدولتين.

بعد مضي سنة واحدة على إقامة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ ، اعترفت الجمهورية، برئاسة عصمت إينونو آنذاك، بالدولة الفتية. وبالرغم من التحفظات، اختار زعماء تركيا الأتاتوركيون تبني موقف الدول الغربية الليبرالية وإعلان التأييد، المتأخر نوعا ما، لمبادئ مشروع التقسيم ولاستقلال الدولة اليهودية. وساد في تلك الحقبة، تماثل في القيم، كما في المصالح أيضا، بين النخبتين غير العربيتين والموالیتين للولايات المتحدة. وقد جسد انضمام تركيا إلى حلف الناتو في العام ١٩٥٢ الرؤية الأمنية التركية حقا، لكن أكثر ما جسده، أساسا، هو الرؤية الثقافية التي موضعت الأتراك في الكتلة الغربية الليبرالية، التي انتمت إليها إسرائيل أيضا. وقد انسجمت المصالح الأمنية والاقتصادية، جيدا، مع الأجندة الثقافية ذات النزعات الغربية. ورفضت الدولتان، كلتاهما، إنشاء علاقات مع الشرق عامة والعالم العربي خاصة باعتباره متخلفا وضعيفا. وبلغ التعاون بينهما ذروته في أواخر فترة ولاية رئيس الحكومة عدنان مندريس، حينما بحثت الدولتان إمكانيات التعاون العسكري في العراق في العام ١٩٥٨ .

وتواصل خلال السبعينيات والثمانينيات، مشروع العلمنة الأتاتوركي والصهيوني على نحو حثيث جدا. وحافظت النخبتان على شراكتهما في المنظومة القيميّة ذاتها وعلى اعتبار نفسيهما جزءا من الغرب الرأسمالي والليبرالي. لكن أزمة النفط التي خلقت أزمة اقتصادية حادة، إلى جانب الرغبة التركية في الحصول على دعم وتأييد واسعين في مسألة قبرص التي احتلت تركيا ٣٨ بالمئة من مساحتها في العام ١٩٧٤ ، أحدثتا شرخا في العلاقات بين الدولتين، نظرا لتباين مصالحهما. وأخذت تركيا تكتشف الطاقات الاقتصادية والسياسية الكامنة في العلاقة مع الشرق ودوله الإسلامية. وشهدت العلاقات مع إسرائيل تعارضا متواترا في المصالح، وخاصة في ظل تعرض إسرائيل لسيرورات اجتماعية حثيثة واعتلاء اليمين، برئاسة مناحيم بيغن، سدة الحكم. وتراجع مستوى العلاقات الثنائية الرسمية فيما أصبح التعاون موضعيا وفي حده الأدنى. في الجانب الآخر، أدت السيرورات الاجتماعية والثقافية وتعمق نزعات التدين في الجمهورية التركية خلال تلك السنوات إلى نشوء أجواء مريحة ومواتية للتغيير القيميّ، في أعقاب اختراق شخصيات من الأطراف النائية مركز العمل والنشاط الجماهيري. أما خلال الثمانينيات، وبفعل السياسات الرسمية التي اعتمدتها الحكومات المختلفة ومحاولة لجم تمظهرات التطرف الديني، بواسطة "هندسة" السكان وتحصينهم بـ "فيروس مضعّف" من الإسلام المحلي المعتدل، فقد أصبحت الأطراف النائية تشكل تحديا حقيقيا بالنسبة للطغمة الأتاتوركية العلمانية.

كانت ردة فعل الجيش، الذراع التنفيذية للأتاتوركيين، وأجهزة الدولة المختلفة على هذه التطورات قاسية وحادة. فقد تواصل القمع الوحشي لأي أنشطة سياسية، ثقافية واقتصادية قامت بها قطاعات اجتماعية جديدة ذات رؤى محافظة وتقليدية طوال التسعينيات وصولا إلى انقلاب عسكري وعزل منتخب جمهور عن منصبه في رئاسة الحكومة. وفي تلك الفترة، ازدهرت العلاقات مع إسرائيل وتعمق الالتزام التركي تجاه الناتو والولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة في العالم الأحادي القطب، أكثر فأكثر. المصالح القومية، وقراءة الخارطة السياسية والقيم الثقافية العلمانية ذات النزعات الغربية، بلا هوادة، خلقت جوا مواتيا للتعاون بين الدولتين. لكن حزب العدالة والتنمية اعتلى سدة الحكم في العام ٢٠٠٢، بتمثيله الجماهير العريضة التي لم تستفد من ثمار الأتاتوركية، بل طالبت بالعدالة الاجتماعية والسياسية، بتحقيق تحولات اجتماعية وبإجراء إصلاحات قضائية واقتصادية.

وسعيا إلى تكريس منجزاتهم وإقصاء الجنرالات عن الحلبة

مناورة تركية أميركية إسرائيلية.

السياسية، خطا أردوغان ورفاقه نحو غرفة الانتظار للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان من شأن غرفة الانتظار تلك أنها أتاحت إجراء التحول الذي كانوا يتوخونه. فقد وجد الجنرالات، أصدقاء إسرائيل، أنفسهم في السجون، مُبعَدين عن مواقع القوة والتأثير. واتكأت ديمقراطية الأكثرية التي أسسها أردوغان على مفاهيم جديدة، على الأخلاقيات الإسلامية والتعصب الاجتماعي، وعلى فرط الاستهلاك والنهم الاقتصادي، بشكل أساس. وقد تجسدت هذه المكونات، أيضا، في السياسة الأمنية والخارجية، فأصبحت هذه المرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين التي لا تتقاسم فيها النخب الإسرائيلية والتركية المنظومة القيمية ذاتها، بل التي ينعدم فيها تماثل المصالح لدى الجانبين.

من المعروف إن العوالم القيمية والرؤى العامة لا تخضع لتغييرات سريعة متواترة. أما المصالح، في المقابل، فتتبدل وتتبلور تبعا للاحتياجات المحلية والظروف الدولية. وهي منوطة بجملة واسعة من المتغيرات التي لا تملك القيادات الوطنية سيطرة عليها: تحديات مالية واقتصادية عالمية، اكتشاف موارد طبيعية جديدة، تبدّل الحلفاء والأيديولوجيات في دول جارة أو مشكلات الأمن العابرة للحدود. وينبغي حيال التغيرات المتسارعة الحاصلة في منطقتنا، أن نتساءل: هل تنجح الدولتان في إعادة أواصر التعاون، في المستقبل المنظور، بالرغم من عدم اعتماد النخبتين فيهما المنظومة القيمية ذاتها؟ وبغية البحث في ما إذا كان من شأن الأزمة في سورية والموقف الأميركي حيال إيران، كما اكتشاف مستودعات الطاقة في شرق حوض البحر المتوسط أيضا، أن تكشف عن مصالح مشتركة يمكن أن تقود إلى إرساء منظومة من العلاقات السليمة بين الدولتين رغم غياب التوافق القيمي، ينبغي أن نحدد أولا أهداف السياسة الخارجية التركية واستيضاح ما إذا كانت تركيا ترى المشكلات الإقليمية كما تراها إسرائيل أيضا؟

أهداف السياسة الخارجية في الشرق الأوسط

أتاح النمو الاقتصادي ومناعة حكومة العدالة والتنمية المدعومة بأصوات عديدة التطوير البرلماني، الإداري والقضائي، وأتاح لها، أيضا، اتخاذ خطوات بعيدة الأثر على المستويين الداخلي والخارجي. لكن الفجوة بين الطموحات وبين النجاحات

كان النشاط التركي في الشرق الأوسط العربي مكثفا وشمل الاستثمارات المالية، مشاريع الإعمار ومشاريع أخرى أدت إلى إغناء الطبقة الوسطى الحديثة في الجمهورية. وكانت تلك الهجمة الاقتصادية مصحوبة، أيضا، بنشاط ثقافي متشعب توخى التأثير على صورة تركيا في العالم العربي وخلق سيرورات تغييرية. ولكن، بعد بضع سنوات بدا خلالها وكأن قوة تركيا قد تعاظمت وتأثيرها قد تصاعد، جاءت موجة الربيع العربي لتجتاح قصور الرمال التي شيّدها الأتراك في الحلبة الشرق أوسطية أيضا.

لا تزال كبيرة جدا. والأهمّ، أن السياسة خلال السنوات العشرين الأخيرة تبلورت انطلاقا من الإيمان بالحاجة إلى تحقيق ومراكمة منجزات جديدة في مواجهة الولايات المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد. وهذا، في الوقت الذي تعاظمت فيه قوة إيران، بل ونجحت في تنويع مقومات قوتها في مواجهة تركيا على جبهتين جديدتين: سورية والعراق. وبينما دفعت المنافسة الإقليمية في التسعينيات الأتراك إلى توثيق أواصر التعاون مع الأميركيين لقاء معونات وحماية أمنية، فقد حاول حزب العدالة والتنمية التخلص من هذه المعادلة المقيِّدة، بطرق مختلفة، شملت عقد تحالفات إقليمية، استغلال إنجازات النمو الاقتصادي سعيا إلى تشكيل قوة ناعمة وموازنة التبعية للولايات المتحدة بالاتكاء المتزايد على الروس. وتم استبدال المعادلة المعروفة التي سادت إبان الحرب الباردة بصيغة أخرى تموضع تركيا في حلبات متعددة الأطراف يتعين عليها أن تلعب دورا مركزيا فيها.

منح منظور السياسة الخارجية، المسمى "العثمانية الحديثة" ("نيو عثمانية")، الاحتياجات الإستراتيجية التركية الجديدة نفاذا ومشروعية، وكذا الرؤية الإقليمية المتعددة الجديدة. وقد استند هذا المنظور على الماضي الإمبريالي باعتباره نسقا تحليليا وقاعدةً وموردا للتجدد الثقافي والاستراتيجي. ولاحقا، أتاح هذا المنظور أيضا الانسحاب الاستراتيجي من الجبهات الأكثر أهمية للأمن التركي ـ آسيا الوسطى، القوقاز والبلقان. فقد توجب هذا الانسحاب بعدما تبين أن الطموحات التركية كانت مفرطة في المغالاة. وفي عملية مخططة، من خلال سياسة القنوات المناسبة، أفلح الروس في إقصاء الأتراك عن آسيا الوسطى والقوقان بينما نجح الاتحاد الأوروبي في إقصائهم عن البلقان. ومع انغلاق الأبواب إلى تلك الحلبات، أتاحت الرؤية النيو عثمانية انكفاء نحو الحلبة الجديدة التي كانت الجمهورية الأتاتوركية تتحفظ منها طيلة سنوات عديدة خلت ـ الشرق الأوسط.

كان النشاط التركي في الشرق الأوسط العربي مكثفا وشمل الاستثمارات المالية، مشاريع الإعمار ومشاريع أخرى أدت إلى إغناء الطبقة الوسطى الحديثة في الجمهورية. وكانت تلك الهجمة الاقتصادية مصحوبة، أيضا، بنشاط ثقافي متشعب توخى التأثير على صورة تركيا في العالم العربي وخلق سيرورات تغييرية. ولكن، بعد بضع سنوات بدا خلالها وكأن قوة تركيا قد تعاظمت وتأثيرها قد تصاعد، جاءت موجة الربيع العربي لتجتاح قصور الرمال التي شيّدها الأتراك في الحلبة الشرق أوسطية أيضا. فقد اضطرت تركيا إلى إعادة عمالها من ليبيا، سورية ومصر في غضون فترة قصيرة جدا.

كانت التحركات والإجراءات التي قامت بها تركيا حيال إسرائيل ابتداء من العام ٢٠٠٣ تستند على فرضية واضعي السياسة التركية بأن قدرة الولايات المتحدة على لجم خطواتهم

مرمرة: اسم السفينة الذي تحول إلى اسم قضية.

تطورت نظرة القيادة التركية إلى الجمهورية الإيرانية بوصفها لاعبا مهما ومركزيا خلال العقد الأخير إلى محاولة فعلية نشطة لبناء قوة ناعمة. وكان لهذه المحاولة أثران عمليان: الأول - محاولة إنتاج سياسة إقليمية مستقلة وإلغاء التبعية للولايات المتحدة، والتي استندت إلى المعادلة القديمة من فترة الحرب الباردة: التعاون مقابل الدعم الاقتصادي والعسكري. والثاني - الحاجة إلى إيجاد وتوفير أسواق جديدة، بديلة، للبضائع التي تنتجها الطبقة الوسطى الآخذة في الاتساع والتعاظم وذات الشهية المنفتحة على احتلال أسواق جديدة.

وتقييد إجراءاتهم في المنطقة آخذة في الاضمحلال، في موازاة انتكاس وتلاشي قوة الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة وبالتزامن مع تحويل الاهتمام نحو الشرق الأقصى. ليس فقط أن واشنطن غير معنية بمواجهات مع دولة إسلامية كبيرة، عضو في الناتو، بل إن لتركيا أيضا دورا مهما في الإبقاء على خط تزويد الجنود الأميركيين في أفغانستان. وقد حاول الأتراك استثمار هذه الأهمية في تحركات مستقلة في الحيز الشرق أوسطي. ويجدر التذكير، في هذا السياق، بالحسابات المماثلة التي أجراها الأتراك بشأن قدراتهم في العراق، والتي انتهت إلى إنشاء دولة كردية "دي فكتو".

يمكن التساؤل عن أسباب إقدام رئيس حكومة تركيا، بداية، على تصعيد المواجهة مع إسرائيل. ففي نهاية المطاف، كان على تركيا، بكونها دولة تتطلع إلى لعب دور مؤثر في المنطقة، المحافظة على علاقاتها مع جميع الأطراف الضالعة في النزاعات التي تجتاح المنطقة، وبضمنها إسرائيل. الجواب على هذا السؤال مركّب. فثمة سبب يتصل بالسياسة الداخلية. ذلك أن نشاط تركيا في المنطقة يتيح لأردوغان المجال لموضعة نفسه، في أعين جمهور ناخبيه، في السياق الأخلاقي والسياسي الذي يودّ الانخراط فيه والتماهي معه. لكن العلاقات مع إسرائيل، وخاصة مع المؤسسة الأمنية والسياسية فيها بوجه أساس، لا تتمتع بشعبية جماهيرية، بل تُعتبر غير أخلاقية. وفي المقابل، فإن دعم الفلسطينيين يُعتبر أخلاقيا ومعبرا عن مشاعر الجمهور التركي وميوله. وعليه، فقد تمت التضحية، إلى حد كبير، بالعلاقات مع إسرائيل من أجل تشكيل القوة الناعمة التركية في المنطقة. وثمة، بالطبع، أسباب أخرى لهذه السيرورة. بعضها أيديولوجي وبعضها الآخر عقلاني، تتصل بالعلاقات وموازين القوى مقابل القوى الأخرى الفاعلة في المنطقة، وخاصة إيران والسعودية، كما تتصل أيضا باعتبارات اقتصادية وعسكرية.

وكما أشرت، آنفا، فالمجتمع التركي يمر بتحولات عميقة في مجالات ومستويات مختلفة، من بينها تغيرات تتعلق بصورة تركيا ومسلكياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، على حد سواء. وبالفعل، فإن إحدى السمات المثيرة والبارزة في السياسة الخارجية التركية تتمثل في الأمن المتزايد والتطلع إلى تصدر مكانة الدولة العظمى إقليميا واللاعب المهمّ دوليا. ويكمن منشأ هذا الأمن وهذه التطلعات العولمية ومصدرها في السيرورات التي بدأت في الثمانينيات، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فكثير من سمات السياسة الخارجية التي يقودها أردوغان وداوود أوغلو ومبادئها هي تطوير لمبادئ قديمة، سآتي هنا على ثلاثة منها:

١. يتصل المبدأ الأول بمحاولة عرض تركيا وتصويرها كدولة محورية، دولة مركزية مستقلة، وليس مجرد دولة جسر في خدمة الناتو. وقد تمت بلورة هذه الرؤية في ذروة سيرورة التأقلم للنظام العالمي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١. فإلى جانب التحديات الناتجة عن ضياع وتبدد ممتلكاتها الإستراتيجية القديمة، كدولة فاصلة بين الكتلتين، نشأت أيضا إمكانيات جديدة نبعت من إدراك أن تركيا تقع في أكثر من منطقة واحدة. وقد أتاحت مواجهة تحدي التعددية المناطقية تطوير العلاقة مع دول إسلامية جديدة في آسيا الوسطى وفي القوقاز. لم يكن الخيال الحيّزي والاستراتيجي الذي تمتع به كل من سليمان ديميريل وتورغوت أوزال في الثمانينيات والتسعينيات أقل جموحا من خيال أردوغان. فقد تم تشييد قصور الرمال التركية ابتداء من أواخر الثمانينيات من الصين وحتى البحر

ولكن، بنظرة إلى الوراء يمكن القول إن سياسة "صفر مشاكل" الإقليمية أصبحت، في ضوء أحداث الربيع العربي، تواجه مشكلات عديدة. بل يمكن الادعاء، أيضا، أن التدخل التركي في العالم العربي قد نتج، منذ البداية، عن تراجع استراتيجي وعن اختيار ذكي إزاء الضربات التي تلقاها الأتراك في حلبات أخرى. وقد جرى هذا التدخل، حقا، بسبب غياب أي خيار آخر. فالقوة التركية التي يتم استعراضها بثقة الآن هي، في واقع الأمر، ثمرة تقبّل الوضع الذي نشأ إثر قيام روسيا بلجم تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز.

الأدرياتيكي. غير أن البُعد الديني لم يُبرَز آنذاك كمواد بناء لتلك القصور. وهذا ما جعل دول الغرب تتعامل بإيجابية مع الرغبة التركية في امتلاك القوة والهيبة في مناطق جديدة. لم يتولد لديها أي ذعر من إمكانية أن تبني تركيا نفسها كإمبراطورية عسكرية وسياسية وأن تشكل قائدة ومرشدة للجمهوريات التركية الجديدة في آسيا الوسطى. وينبغي أن نتذكر، بالطبع، أن قصور الرمال شُيِّدَت في الثمانينيات والتسعينيات بالتوازي مع محاولة تركيا وضع نفسها في تضادّ مع إيران الشيعية. وهي محاولة كانت مرغوبة وحظيت بشعبية في الغرب. لكن هذا التكتيك تغير خلال العقد الأخير. فبدلا من التضادّ مع إيران، اختارت القيادة التركية، بالذات، توثيق التعاون مع نظام الملالي.

تطورت نظرة القيادة التركية إلى الجمهورية الإيرانية بوصفها لاعبا مهما ومركزيا خلال العقد الأخير إلى محاولة فعلية نشطة لبناء قوة ناعمة. وكان لهذه المحاولة أثران عمليان: الأول ـ محاولة إنتاج سياسة إقليمية مستقلة وإلغاء التبعية للولايات المتحدة، والتي استندت إلى المعادلة القديمة من فترة الحرب الباردة: التعاون مقابل الدعم الاقتصادي والعسكري. والثاني ـ الحاجة إلى إيجاد وتوفير أسواق جديدة، بديلة، للبضائع التي تنتجها الطبقة الوسطى الآخذة في الاتساع والتعاظم وذات الشهية المنفتحة على احتلال أسواق جديدة. وبغية تحقيق حلم التحول إلى دولة قوية وذات سياسة مستقلة، كان يتعين على الأتراك الانفتاح على العالم العربي والإسلامي. وهكذا تحولت تركيا، سريعا، إلى دولة تجارية (Trade state). وهذا ما تدلل عليه المعطيات الاقتصادية. ومن المهم والمثير، خصوصا، رؤية وفهم أهمية التجارة مع العالم العربي، والتي توازِن الحاجة إلى التبادل التجاري مع الدول الأوروبية. وفي المنظور الاقتصادي، كانت العلاقات مع إسرائيل تافهة وهامشية.

٢. تمثل المبدأ الثاني في السياسة الخارجية في استبدال النظرة الثنائية الأطراف بنظرة متعددة الأطراف. وقد جرى ذلك، في بادئ الأمر، ضمن محاولات جرت في التسعينيات في القوقاز والبلقان سعيا إلى تشكيل أطر إقليمية جديدة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود. ثم جرى، في عهد حزب العدالة والتنمية، تطوير وتصميم محاولات إضافية أخرى لوضع خطط خاصة بدول عربية أو شعوب عربية.

وثمة جانب آخر إضافي للمبدأ المتعدد الأطراف يتصل بالموقف القائل بعدم جواز اعتبار النزاعات مسائل محلية. فللنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، مثلا، إسقاطات على المنطقة برمتها. وأصبح ربط العلاقات مع إسرائيل بالعلاقات مع الدول العربية عامة، ومع الفلسطينيين خاصة، مبدأ أساسيا في السياسة التركية الخارجية. وكان من شأن حقيقة تماهي الرأي العام التركي مع هذا التوجه تقليص القدرة على الفصل بين ترميم العلاقات مع إسرائيل وبين حل النزاع الفلسطيني. وقد شكل تقسيم المنطقة إلى حلبات والرؤية المتعددة الأطراف سمة مميزة للنظرة الإمبريالية التي وقع واضعو السياسة الأتراك في أسرها خلال السنوات الأخيرة.

٣. يسمى المبدأ الثالث، أحيانا، تبني خطاب ليبرالي. ثمة في تركيا من يدّعون بأن هذا هو التجسيد لأوربَة تركيا التي تبنت منهجا كانتيّاً، عوضا عن المنهج الهوبسيّ الذي ميّز الأتاتوركيين ولا يزال يميّز السياسة الإسرائيلية. لكن الأكثر دقة من هذا هو النظر إلى هذا الخط البلاغي بكونه يعتمد نظارات تركية داخلية، مع ترجمة الواقع التركي الداخلي، بما في ذلك الصراع على التغيير، وإسقاطه على الحلبة الخارجية وعلى الطريقة التي يقرر فيها الأتراك شرعية الأنظمة في المنطقة. فكما أن حزب العدالة

والتنمية هو الذي فاز بثقة الشعب التركي لتولي قيادته، ومن هنا مصدر قوته وشرعيته، كذلك أيضا ستدعم تركيا الأنظمة الشرق أوسطية التي تولت السلطة بواسطة صناديق الاقتراع والانتخاب. هذا هو حال "حماس" في غزة و"الإخوان المسلمين" في مصر. وينبغي التنويه أن هذا ليس فهماً ديمقراطيا ليبراليا، بل هو فهم محدود ومجتزأ للديمقراطية كأداة الأكثرية. وكان من حسن حظ القيادة التركية أن رفاق حزب العدالة والتنمية الأيديولوجيين قد فازوا في كل واحد من المواقع التي جرى فيها انتخاب القيادة بانتخابات حرة في العالم العربي. ولكن، لسوء حظ الأتراك، تم عزل وإقصاء جميع تلك القيادات بأيدي مجموعات أكثر علمانية، لكن دكتاتورية بالدرجة ذاتها. وبالعين نفسها، أيضا، ينبغي النظر إلى الخلاف بين إسرائيل وتركيا حول الوضع في غزة. فقد قوبل موقف إسرائيل من "حماس" وتفضيلها الواضح للسلطة الفلسطينية بالرفض من جانب تركيا التي تعتبر "حماس" الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

لا توجد جذور ممتدة في التاريخ لجميع جوانب ومركّبات السياسة الأمنية والخارجية التركية الراهنة. فمنذ صعود أردوغان إلى السلطة، وخاصة في أعقاب الغزو الأميركي للعراق، يمكن ملاحظة التغيير الحاصل لدى المؤسسة التركية في الرؤية الأمنية وفي تعريف وتحديد التحديات والتهديدات. فبدلا من التهديدات الأمنية التقليدية (الصواريخ، الحدود، الذرة، الإرهاب والأكراد) حلّت، الآن، محاولات إنشاء مسارات للتعاون الاقتصادي في المنطقة وتحويل تركيا إلى مركز لعبور البضائع، الناس، المعرفة والاتصالات. كما لم تعد دول مثل روسيا واليونان تعتبر مصدر تهديد أو خطر. وحتى ما قبل اندلاع أحداث الربيع العربي، لم تكن دول أخرى، مثل سورية، تعتبر مشكلة جدية بالنسبة لتركيا، بل تعززت باستمرار ثقة المؤسسة الأمنية التركية بنفسها وبقدرتها على ممارسة تأثير إيجابي على مساعي الدمقرطة في العالم العربي. وترافقت السياسة الدبلوماسية الفائقة النشاط في المنطقة مع تشكيل وتعزيز قوة عسكرية معينة، سواء على الصعيد التكنولوجي أو على صعيد الجهوزية لتشكيل رافعة للضغوط على الأنظمة الحرونة.

أفضى هذا التراجع، أو التحول، في فهم القيادة للتهديدات إلى تغيير الأساس المنطقي الذي استوجب، في السابق، الميل نحو الغرب. فقد شكل الغرب، سابقا، ملجأ وملاذا من وجه التهديدات المحتملة والأعداء القريبين. أما الآن، فالأتراك غير منشغلين بتحدي البقاء وبقضايا الوجود، وهو ما أدى إلى تراجع التعلق بالغرب. وإلى هذا، ينبغي أن نضيف أيضا استعداد تركيا لخوض مغامرات اقتصادية في الشرق الأوسط ـ سواء بسبب الرغبة في تشكيل قوة ناعمة، أو لأسباب داخلية. وظلت المشكلة الأمنية الأساسية التي تواجه تركيا تتمثل في حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهو التنظيم الإرهابي الكردي الذي ينطلق من قواعد مختلفة في العراق، سورية وتركيا. ولكن، هنا أيضا كان من شأن تسوية العلاقات مع سورية وتحويل الأكراد في العراق إلى رزبون اقتصادي إلغاء الحاجة إلى شن صراع مسلح. وكانت لهذا الأمر إسقاطات على العلاقات مع إسرائيل. فإحدى الغايات المأمولة من العلاقات بين تركيا وإسرائيل، في الماضي، تمثلت في الحاجة إلى امتلاك تكنولوجيا متطورة تساعد في الصراع مع الأكراد. أما اليوم، فهذه التكنولوجيا متوفرة لدى الأتراك بينما تنظر أنقرة إلى التحركات المستقلة التي تقوم بها إسرائيل في كردستان بصورة سلبية.

ولكن، بنظرة إلى الوراء يمكن القول إن سياسة "صفر مشاكل" الإقليمية أصبحت، في ضوء أحداث الربيع العربي، تواجه مشكلات عديدة. بل يمكن الادعاء، أيضا، أن التدخل التركي في العالم العربي قد نتج، منذ البداية، عن تراجع استراتيجي وعن اختيار ذكي إزاء الضربات التي تلقاها الأتراك في حلبات أخرى. وقد جرى هذا التدخل، حقا، بسبب غياب أي خيار آخر. فالقوة التركية التي يتم استعراضها بثقة الآن هي، في واقع الأمر، ثمرة تقبّل الوضع الذي نشأ إثر قيام روسيا بلجم تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز. وكذلك في البلقان، الحلبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لتركيا، تم كبح التدخل التركي بواسطة الاتحاد الأوروبي والسياسة الأمنية الجديدة التي اعتمدها الكيان السياسي المتشكل في أوروبا. وعلى نحو متناقض، يمثل منحى "التمشرق" (Middle Easternization) في السياسة الخارجية التركية تراجعا جيو سياسيا. وهو تراجع كان يقوم، في الماضي، على قاعدة حسابات متعقلة ـ عمليا، منطقة الشرق الأوسط فقط هي الوحيدة التي بقيت في سنوات الألفين منطقة مفتوحة على التأثير التركي. غير أن الربيع العربي يهدد بتفتيت التوجه المتعدد الأطراف الأخير ـ التوجه نحو الشرق الأوسط. فحلقة إثر أخرى تتحطم مكوّنات هذا التوجه، من مصر تحت حكم الجيش وحتى سورية التي لا يزال مصيرها السياسي ملفوفا بالغموض والنهاية التي ستؤول إليها الحرب الأهلية فيها.

أصبح واضحا أن الأتراك مضطرون الآن لمواجهة مشكلات جديدة. فالمشكلات الأمنية على حدود تركيا تعيد إلى الصدارة الجدل الأمني التقليدي فيها. ويحدد تدفق اللاجئين وتهريب الأسلحة إليها النبرة الجديدة في هذا الجدل. وفضلا عن هذا، انكشفت حدود الاستقلال والسيادة التركيين في المنطقة، ما يضطر تركيا إلى القبول بآراء السياسيين في الدول العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا. وفي المقابل، لم يتم استثمار الشعبية التي يتمتع بها القادة الأتراك بين شعوب الشرق الأوسط سياسيا، فيما لا يشعر حكام دول المنطقة بالرضى حيال التدخلات التركية المتزايدة في دولهم. وإزاء السياسة المتغيرة التي تعتمدها الولايات المتحدة ودول أخرى تجاه إيران، تجنح تركيا إلى التفكير في ما إذا كان بمقدورها إحباط ومنع إقامة تحالفات إقليمية مستقبلية ترى في تركيا مصدر خطر وتهديد. ويبدو، أيضا، أن تركيا أخفقت في إقناع قادة الدول الغربية بأن تطلعها إلى تعزيز استقلالها السياسي وتقليص تبعيتها لحلف الناتو هو حق مشروع، لا مكمن خطر وتهديد.

أدى انهيار العلاقات بين تركيا وسورية إلى زعزعة التوجه المتعدد الأطراف الذي بذل الأتراك جهودا كبيرة في إرسائه وضحّوا، في سبيله، بالعلاقات مع إسرائيل. كما أن حاجة تركيا إلى معادلة وموازنة تعلقها بالطاقة من كردستان، روسيا وإيران تقودها نحو الخيار الإسرائيلي. لكن من المشكوك فيه ما إذا كان التحالف مع إسرائيل الآن يمثل خيارا سياسيا مقبولا لدى واضعي السياسة في تركيا. ويبدو أن أقصى ما يمكن بلوغه الآن هو الصيغة المعروفة من الماضي: تناقض وجداني بنيوي يلف التعاون الفعلي في مجالات محددة تحت ستار كثيف من العلاقات الباردة، أو العاصفة، في المستوى التصريحيّ.

وحري بنا أن نذكر أن المرونة والبراغماتية تشكلان سمتين بارزتين ومركّبين مهمّين في سياسة تركيا الخارجية خلال العقد الأخير. وهما عنصران حيويان جدا في دولة تسعى إلى امتلاك القوة والتموضع كلاعبة مؤثرة دوليا. وهكذا، يستطيع الساسة الأتراك المناورة بين الحالات الجديدة والمستجدة في طريقهم، وخاصة بين الأمواج الثورية العالية التي تشهدها شعوب المنطقة منذ الغزو الأميركي إلى العراق في العام ٢٠٠٣. الأفكار، المُثُل والمعتقدات التي صاغت وشكلت منظور الساسة الأتراك تصبح أكثر أهمية وحيوية حينما تشكل قوة دفع نحو تحقيق مصالح نفعيّة، بينما هي تُقصى إلى دكة الاحتياط على رفّ في مخزن الأفكار الأيديولوجية خلال فترات أخرى. كذلك، فإن العلاقات التي تقوم بين الدول على قاعدة التماثل القيميّ وانعدام المصالح المشتركة قد تؤدي إلى نتائج فعلية مماثلة لتلك المترتبة على العلاقات المؤسسة على المصالح المشتركة وغياب التوافق القيميّ. ومن هنا، يمكن الافتراض بأنه على الرغم من الفجوة القيمية الكبيرة القائمة ما بين النخبة التركية وبين النخبة الإسرائيلية، لا بد من أن تعود تركيا وإسرائيل إلى التعاون في النقاط التي تلوح منها فائدة مشتركة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]